

# التنوع الديني والإثني في موريتانيا وتحديات بناء دولة المواطنة

د. أبكر عبدالبنات آدم\*

## مستخلص

تناولت الدراسة التعددية الدينية، والتنوع الإثني في جمهورية موريتانيا الإسلامية باعتبارهما من المحددات الأساسية التي كثيراً ما تحسم قضية الهوية الثقافية والوحدة الوطنية، وصياغة المجتمع على النمط التوافقي بين كافة الأطراف، فالحقوق الثقافية ليست معطاة جامدة ولكنها نسق معرفي وقيمي يتطور بتطور المجتمعات، وتتغير مقومات هذا النسق بتغير الطموحات وصولاً إلى المزيد من التقدم والرفي. ولكن بتعدد الإثنيات عاش الموريتانيون حالة من التعايش حيناً، وحالة من الصراع والتنافس حيناً آخر، فأصبح المضمون الثقافي والفكري متأرجح بين نصره الدين في تحقيق مبدأ الإخوة، وتأكيد حق الجميع في المواطنة بغض النظر عن اللونية والعرقية والجهوية، أو الشعور بالانعزالية والتطرف الديني، أو الانفصال، في ظل غياب الممارسة الرشيدة للحكم. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي والتاريخي لمعرفة الآثار الإيجابية والسلبية من الظاهرتين.

## Abstract:

The study tackles religious pluralism and ethnic diversity in the Islamic Republic of Mauritania as fundamental determinants often used in resolving the issues of cultural identity, national unity and the restructuring of society in a unanimously acceptable manner to all parties. In addition, cultural rights are

\* أستاذ مشارك - قسم مقارنة الأديان - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة بحري

not a rigid entity but a cognitive and principled system that evolves according to societal changes in which the fundamentals of the system develops in line with ambitions to create further improvement and progress. However, this multi-ethnic co-existence is experienced for a time by Mauritians and at other times they suffered from conflict and competition – thus, the cultural and intellectual content of the system vacillated between standing for religious rites which call for equal brotherhood and the right of citizenship for all regardless of colour, ethnicity and the feeling of isolationism and religious extremism or separation. All these happen in the absence of the practice of good governance. The researcher used the descriptive and historical methods, then the analytical method to assess the positive and negative impacts of the two phenomena.

### مقدمة

ما أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها حتى بدأ الانبعاث السياسي في جميع أنحاء القارة الأفريقية، وبدأت كل أمة تسعى إلى بناء نفسها من جديد، وللخروج من براثن الغرينة التي سببها الاستعمار، ومن هنا بدأت معركة السيادة والتحرر من الانحلال السياسي والتبعية الغربية، بانتفاضة جبارة أذهلت جميع المراقبين والسياسيين. وأمام هذه الظواهر التحررية، أدرك الغرب خطورة الوجود الإسلامي الذي بدأ بصورة لافتة عند الأفارقة، وحيال يقظة الأفارقة بدأت الدول الاستعمارية في تغيير أساليب السيطرة والهيمنة، فأصبح الاعتماد على الغزو الفكري والثقافي والإبادة، والإبقاء على نفوذها. فبدأت فرنسا وغيرها من الدول الاستعمارية في إنشاء اتحادات في شتى بقاع القارة ونتيجة لتلك الإجراءات السلطوية حفل تاريخ موريتانيا بصراعات ونزاعات دينية وانشقاقات عسكرية، كان الهدف منها بناء دولة وطنية رغم التحديات الماثلة آنذاك. وقد حاولت بعض الحكومات الوطنية المواءمة بين توجه موريتانيا بوصفها بلداً إسلامياً وبين السياسة الخارجية الغربية الميول أن تحقق جزءاً

من متطلبات الوحدة الوطنية ولكن الأمور لم تستقر نسبة لفقدان عامل الثقة بين المجموعات الإثنية المختلفة التي تكوّن المجتمع الموريتاني. وقد عانى الشعب الموريتاني ويلات عدم الاستقرار السياسي، فضلاً عن شظف العيش والصراع المرير مع الطبيعة الصحراوية في سبيل الحصول على الماء والكلاء، حيث يعيش سكان البادية حياة الترحال، ويعيش سكان المدن حياة النزوح عقب كل فصل من فصول الانقلاب السياسي والصراع العسكري. حيث يتكون المجتمع الموريتاني من عرقيات غير متجانسة تشمل بعض القبائل العربية والبربر والزنوج يختلفون في اللغة والثقافة.

تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن الأزمات والمشكلات التي تواجهها جمهورية موريتانيا الإسلامية على مستوى التعددية الدينية من أجل وضع الحلول الناجعة وفق أسس علمية تعتمد على الحياد والخبرة والكفاءة العالية. وضرورة تنشيط وتنمية الأبحاث العلمية في ميدان التعددية الدينية برصد أشكالها، ودراساتها عالمياً لتقديم نتائج ومحصلات علمية وافية تخدم ثقافة الحوار، وتخلق مناخاً صالحاً للتعايش السلمي، بعيداً عن النزاعات والصراعات.

وتقوم فرضيات الدراسة على النحو الآتي:

- 1- يمتلك الموريتانيون تصوراً مشتركاً وناجزاً لهويتهم الوطنية في الوقت الراهن؟
- 2- هناك تناقض بين الهوية الثقافية وحقوق المواطنة؟
- 3- بناء دولة المواطنة أصبح ضرورة قصوى لبقاء الكيانات الوطنية؟
- 4- تشكل التعددية الدينية إحدى مشكلات تحديد الهوية الثقافية؟
- 5- أثر الدين في بناء القواسم المشتركة بين الإثنيات الموريتانية؟
- 6- هناك ثوابت يمكن بها تكريس قيم دولة المواطنة؟
- 7- يتم خلق الانسجام داخل الجماعة الوطنية الذي يرتبط بتعدد ديني ولغوي بحكم تأثير الثقافة الإسلامية؟

استخدم الباحث المنهج الوصفي والتاريخي لمعرفة التكوين الجيوسياسي والديموغرافي لجمهورية موريتانيا الإسلامية من خلال التباين الديني والاختلاف الإثني.

### لمحة تاريخية

تقع موريتانيا في غرب إفريقيا على شاطئ المحيط الأطلسي، يحدها من الشمال المغرب (الصحراء الغربية)، والسنغال من الجنوب؛ ومن الشرق كل من الجزائر ومالي، وهي همزة وصل بين الدول المغاربية ودول غرب إفريقيا، مما جعلها منطقة التقاء لثقافات عديدة. وعندما شهدت منطقة المغرب العربي فتوحات عربية في القرن الثامن، تعرضت موريتانيا لتغلغل عربي بطيء تنامي من خلال الوجود العربي في الشمال، آثروا عدم الاختلاط بالجماعات الأخرى، فنزحوا جنوباً، حيث دفعوا بدورهم السكان السود إلى عمق الجنوب، وتحول من بقي في الشمال في الواحات. وبعد اضمحلال دولة المرابطين، بدأت عملية التعريب في موريتانيا، مما أدى إلى تحول مجموعات من العرب اليمانيين الذين أشاعوا الفوضى في شمال أفريقيا إلى الجنوب صوب موريتانيا، فسيطروا على البلاد بأكملها بنهاية القرن السابع عشر (بغدادى 1993م: 15). وعلى أثر تلك الضغوط نزحت بعض المجموعات القبلية من شمال إفريقيا أثناء ازدهار الحضارة القفصية في العصر الحجري الجديد واستقرّوا في شمال البلاد في مناطق بئر بوغرين وزويرات ونواذيبو (غليون ب ت: 8). كما نزحت قبائل من إفريقيا السوداء إلى الجنوب الموريتاني وهم المعروفون اليوم باسم الزنوج الموريتانيين. وحسب الروايات التاريخية فإن 80 في المائة من السكان هم من البربر والعرب الحسانيين أو البيضان، وهؤلاء يقطنون في الشمال وفي الوسط، أما الزنوج السود فيقطنون في جنوب البلاد، وهم ينحدرون من النيجر والسنغال ومالي وينتمون الى عدة قبائل، مثل: بسبرة وسركولي والولوف وتوكولير والبيد. ومن أشهر المدن نواكشوط العاصمة، بالإضافة إلى نواذيبو وقايدي وزويرات

وروسو وأطار وكيفة. وبالرجوع لجذور النسيج الاجتماعي في موريتانيا نجد أن هناك هيمنة للقبائل العربية على مجموعات البربر الوافدة. وقد عرفت المجموعات التي جمعتها اللغة العربية الحسنية (بالمور) (Quitout1997:3). وعندما جاء الفرنسيون كمستعمرين استغلوا العداوات المريرة والأحقاد المتأصلة في النسيج الاجتماعي للبلاد، وبحسب بعض التقديرات يمثل السكان مزيجاً من المور والسود، والمور وحدهم 30 بالمائة، والسود 30 بالمائة (مسعد1988م:81). هذا بالإضافة للمجموعات الزنجية الأخرى كالتوكولور والفولبي والسونينكي والولوف والبمبارا، الذين يشكلون 40 % من السكان.

**كلمة Mauritania** تعني السود أي "أرض الرجال السود". وقد عرفت في السابق بعدة أسماء منها: "بلاد شنقيط"، وتعني "عيون الخيل"، وبلاد التكرور، والأرض السائبة، حيث أطلق عليها الأسباب كلمة "مور" التي كانت تعني السم، وهو اسم أطلقه البرتغاليون على المسلمين في مستعمرات غرب أفريقيا (حسن2004م:23). وتحلّ موريتانيا موقعاً استراتيجياً تحولّت إلى محل أطماع الغربيين، وتحديدًا دول جنوب حوض المتوسط كالبرتغال، وقد بدأ اهتمام البرتغاليين به منذ النصف الأول من القرن الخامس عشر الميلادي، حين نزل القائد البحري (جبل أيايش) لأول مرة في رأس بوغديد الصحراوية التي كانت في ذلك الوقت جزءاً من موريتانيا. وقد كتب العديد من الرحالة البرتغاليين الكثير من المعلومات، والكثير من الكتب عن موريتانيا وشعبها في ذلك الوقت، وكثيراً ما استغلّ البرتغاليون الصراعات المستقطعة بين البراكنة والطرارزة لسيطرتهم على موريتانيا. أيضاً كانت فرنسا وبريطانيا تتقاسمان النفوذ في موريتانيا، وفي سنة 1854م خطت فرنسا خطوة كبيرة نحو موريتانيا عندما أشرف الوالي الفرنسي (فيديريب) على تجهيز حملة عسكرية على قبيلة الطرارزة والتي كانت أكثر القبائل شراسة في معارضة الوجود الغربي في موريتانيا، وتمكّنت من خلالها فرض شروطها على أمير الطرارزة محمد الحبيب الذي خضع

للفرنسيين حفاظاً على موقعه، وهذا ما دفع بعض الموريتانيين المناوئين للاستعمار الفرنسي إلى اغتياله سنة 1860م (السريع 1988م:30). وفي 27 كانون الأول 1899م صدر قرار حكومي فرنسي بتأسيس دولة موريتانيا الفرنسية لإسكات إسبانيا، واتفقاً معاً عام 1900م على أن يمتدّ النفوذ الإسباني إلى الصحراء الغربية شمالي الرأس الأبيض. وفي مؤتمر الجزيرة الخضراء الذي انعقد عام 1906م بمشاركة الدول الأوروبية المتنافسة على موريتانيا كفرنسا وبريطانيا وألمانيا وإسبانيا تقرر أن تكون منطقة شمال وغربي إفريقيا تحت السيطرة الفرنسية، وبدأ دخول الفرنسيين لموريتانيا كقوة استعمارية مع بداية القرن العشرين، وقد واجهوا مقاومة شديدة من القبائل الموريتانية كافة، أشهرها معركة رأس الفيل التي قتل فيها أمير (تكانت)، ومعركة تجكجة التي قتل فيها قائد الحملة الفرنسية (كزافيي كبولاني)، ومعركة أم التونسي والنيميلان (Dallet 1997:54)، ومن أشهر قادة المقاومة الشيخ ماء العينين بكار ولد سويد أحمد ، ومحمد المختار ولد الحامد والحاج عمر الفوتي وأحمد ولد الديد. ومنذ عام 1920م أصبحت موريتانيا مستعمرة فرنسية وسميت بإقليم ما وراء البحار في عام 1946م. وفي عام 1956م تحصل على الحكم الذاتي، وأصبحت نواكشوط عاصمتها، وتأسس اتحاد الشباب الموريتاني بمدينة روصو، وأصدر الجنرال الفرنسي (شارل ديغول) ما عرف باسم "قانون الإطار" (غليون 1988م:24)، الذي أعطى المستعمرات مزيداً من الحرية ضمن السيادة الفرنسية من خلال تشكيل جمعية محلية في كل مستعمرة، وتم تشكيل المجلس الرئاسي الموريتاني وفق "قانون الإطار" وتأسست الرابطة العامة للمنحدرين من منطقة نهر بديكار، فانعقد أول مؤتمر بمدينة ألاك في مطلع مايو /أيار بحضور جميع الفعاليات السياسية الموريتانية، وتولد عنه إنشاء حزب التجمع الموريتاني برئاسة المختار ولد داداه. ثم تأسس حزب النهضة في أغسطس /آب امتداداً لاتحاد الشباب الموريتاني بمدينة كيهيدي بزعامة بويافي ولد عابدين المتأثر بالفكر الناصري. وفي 28 نوفمبر 1960م نالت موريتانيا استقلالها،

وتولى مختار ولد داده رئاسة الدولة، وقد لعب الدين الإسلامي دوراً كبيراً، حال دون تفكك الشخصية الموريتانية لذا قررت الزعامات الموريتانية أن تسمى دولتهم بـ"الجمهورية الإسلامية الموريتانية". فتنبوا النظام البرلماني على الرغم من أنهم ينتفقون بالثقافة الفرنسية، غير أن صعودهم إلى السلطة بعد الاستقلال جعلهم يتبنون نظام الحزب الواحد (Cannon1999:21). وفي 20 مايو 1961م تمت المصادقة على أول دستور لموريتانيا، وظهرت نزعة "ولد داده" لامتصاص المعارضة ودمجها في حزب واحد، فدعا الأحزاب إلى اجتماع مائدة مستديرة، طالب من خلالها بالاندماج في كتلة سياسية واحدة رغم تباينها السياسي الكبير، عرف فيما بعد باسم "حزب الشعب الموريتاني"، فكان انتصاراً كبيراً للرئيس الجديد الذي سعى إلى تحقيق المطالب الإقليمية المغربية بضم موريتانيا، والمطالب الزنجية بانضمام موريتانيا إلى مجموعة الدول الناطقة بالفرنسية في غرب أفريقيا، كأوراق ضغط للأخذ بنظام الحزب الواحد، ورغم احتجاج بعض القوى السياسية والاجتماعية استمرت هذه المرحلة حتى عام 1966م، وقام وزير الدفاع "محمد ولد الشيخ" بحركة ضد نظام "ولد داده" وطالب بالتعريب (شاكر 1965م: 44). في هذه الأثناء كانت مشكلة الصحراء الغربية تشكل عنصراً ضاغطاً واستنزافاً للنظام السياسي الموريتاني الذي يتزعمه مختار ولد داده، إضافة إلى الجفاف الذي ضرب البلاد، مما دفع بعض قادة الجيش إلى تشجيع فكرة الانقلاب العسكري عام 1978م، فقامت حركة المقدم محمد خونا ولد هيدالة وكان هدفها تحقيق السلام وإخراج البلاد من حرب الصحراء، وإعادة تقويم الوضع الاقتصادي، ثم انضم إليه العقيد "مصطفى ولد محمد السالك" رئيس الأركان، وتم تشكيل لجنة عرفت باسم اللجنة العسكرية للتصحيح الوطني، الذي قامت بحل حزب الشعب الموريتاني والمجلس النيابي والنقابات، وأصبحت تمثل السلطة التشريعية والتنفيذية في البلاد، وتم اختيار العقيد مصطفى ولد محمد السالك رئيساً للجمهورية. وبمرور الوقت تنافس الرفقاء على السلطة والغنائم؛ فقام ولد السالك بإبعاد أحد قادة

الانقلاب، وهو المقدم جدو ولد السالك الذي قُتل في حادث سيارة، ولم يمض وقت طويل حتى قرر كبار الضباط إبعاد ولد السالك عن رئاسة الدولة في 6 إبريل 1979م، وتجميد صلاحياته، وقامت اللجنة العسكرية بتعيين المقدم أحمد بوسيف رئيساً للوزراء في انقلاب أبيض، غير أنه قُتل في حادث تحطم طائرة وهو في طريقه إلى السنغال، وتم تشكيل لجنة جديدة عرفت باسم اللجنة العسكرية للخلاص الوطني تحت قيادة المقدم محمد خونا ولد هيدالة وزير الدفاع، فأمسك خونا برئاسة الحكومة، إضافة إلى وزارة الدفاع، وأصبح الرجل القوي في البلاد. وعندما سعى ولد السالك إلى استعادة سلطاته المسلوبة قام خونا بعزله عن الرئاسة، وعين مكانه المقدم "محمد محمود ولد أحمد الولي" قائد الدرك رئيساً للبلاد، ثم عزل ولد أحمد الولي عن الرئاسة، ونصب نفسه رئيساً لموريتانيا في يناير 1980م، وبالتالي أصبح رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، ورئيس الجمهورية والحكومة، ووزير الدفاع (ولد السالم 2005م: 65). وكان هيدالة متعاطفاً مع جبهة البوليساريو على عكس نظام مختار ولد داداه، وهو ما يعني أنه اتخذ موقفاً مناهضاً للموقف المغربي من مشكلة الصحراء الغربية، بل إنه اعترف بالجمهورية الصحراوية، وفي ظل هذه الأوضاع السياسية المتأزمة، والعلاقات الإقليمية المضطربة، تفاقمت الأزمة الاقتصادية، وكثرت الاعتقالات في صفوف السياسيين؛ لأن الحكم العسكري يضيق بالرأي ويعتبر الاختلاف خيانة وطنية، وشكلت لجان عرفت باسم لجان التهذيب الوطني مارست دوراً قمعياً ضد الشعب الموريتاني (Cannon 1999: 21)، وأمام هذه الأزمة السياسية والاقتصادية المتفاقمة في موريتانيا لجأ ولد هيدالة في عام 1983م إلى تطبيق الشريعة الإسلامية للحصول على الشرعية السياسية، خاصة بعد تعرضه لمحاولة انقلاب عنيف في عام 1981م، قامت به قيادات من منظمة التحالف من أجل موريتانيا الديمقراطية. وعلى الرغم من تلك الأحوال القاسية إلا أنه حقق بعض أهدافه، فأيدته قطاعات واسعة من الشعب، حيث خرجت تهتف بشعار هيدالة "بطل



السلام والإسلام" (ابن أحمدو 2003م: 65)، وفي تلك الفترة بدأ نجم المقدم "معاوية ولد سيدي أحمد الطايح" وزير الدفاع يتألق، عندما عين رئيساً للوزراء، وتدخلت فرنسا بواسطة رئيسها (فرانسوا ميتران) وأقنعت هيدالة بحضور مؤتمر قمة يجمع زعماء بعض الدول الأفريقية، وما إن خرج هيدالة من موريتانيا حتى قام معاوية بانقلاب عسكري استولى على السلطة. وخلال تلك المراحل الفاصلة شكلت موريتانيا همزة وصل بين العالم العربي والقارة السمراء، فاتخذت عدة مراحل لبناء استقلالها وبلورة وحدتها الوطنية، وسعت إلى تعزيز انتمائها العربي والإفريقي على حد سواء (Cannon 1999: 44). وقد ظلت ثنائية الهوية والانتماء أهم خصائصها، وهو ما أعطاهاميزة نسبية وتحديداً أكبر في تفعيل آفاق التعايش بين الشمال والجنوب، وفيها تعايشت الثقافتان العربية والمحلية دون تعارض.

**اللغة:** اللغة العربية هي اللغة الغالبة في موريتانيا، بالإضافة إلى اللغة الفرنسية المنتشرة وسط الزنوج، هذا إلى جانب اللغات المحلية الأخرى كالفولفولدي، والأزير، والولوف، والماندي.

**الديانة:** تشير بعض الدراسات إلى أن موريتانيا كانت تدين بعدد غير قليل من الأديان المحلية والتقليدية جراء تأثيرها بثقافات الغرب الأفريقي منذ عصور ما قبل التاريخ، كما أن العديد من الحضارات قد توالفت على موريتانيا كالحضارة العثيرية والحفصية التي انطلقت من تونس والتي تأثرت بحضارة وادي النيل (مسعد 1988م: 11). وفي هذه الحقبة التاريخية انتقل الإنسان الموريتاني من مرحلة الرعي وتربية المواشي إلى الزراعة ومنها إلى عصر التجارة كبقية الأقطار المغاربية، وقد تعرضت موريتانيا للاحتلال والغزو الفينيقي والروماني، وأقام الفينيقيون على سواحل موريتانيا مراكز تجارية متعددة أشهرها ليكس والتي سماها الرومانيون فيما بعد (ليكسوس) وهي العراش حالياً، واستمر الفينيقيون يشرفون على المناطق الساحلية لموريتانيا إلى أن انهزموا أمام الرومان في الحروب البونيقية في 146 قبل

الميلاد (الأمين 2010م:22)، هذا إلى جانب الوجود المسيحي في الأجزاء الجنوبية من البلاد. أما الإسلام فقد دخل موريتانيا في عهد موسى بن نصير في سنة 708م بعد الميلاد عندما وطد المسلمون وجودهم في بلاد المغرب لمواصلة نشر الدعوة الإسلامية، وقد أدرك المسلمون أهميتها من حيث موقعها الجيوسياسي باعتبارها أهم طريق لاستيراد الذهب من غرب إفريقيا، وأصبحت فيما بعد مركزاً لإشعاع العلم والثقافة والمعرفة في القارة السمراء (مسعد 1988م:23). كما أسهم الوجود الإسلامي في توطيد أركان الدولة الفاطمية والإسماعيلية في مصر بالتضامن مع العرب الحسنيين الذين يشكلون النسبة العالية من سكان موريتانيا. وتشكل نسبة المسلمين 99% بمختلف أصولهم العرقية، ويتوزعون بين العرب الذين يشكلون 85% ويعرفون بـ"البيضان"، والزواج الأفارقة الذين تبلغ نسبتهم حوالي 14%، وتحتل القبيلة مكاناً بارزاً في المجتمع وتتميز القبيلة بأن لها انتماً سياسياً وابدولوجياً؛ فهناك القبيلة اليسارية، والإسلامية، والبعثية... الخ (Cannon 1999:25).

**التقسيم الإداري:** تنقسم موريتانيا من حيث التقسيم الإداري إلى 12 ولاية مع العاصمة نواكشوط، بالإضافة إلى 53 مقاطعة و280 بلدية و163 ريفية، وهي على النحو التالي:

\* ولاية الحوض الشرقي: تقع ولاية الحوض الشرقي في الناحية الجنوبية الشرقية وعاصمتها مدينة النعمة، وتنقسم إلى عدة مقاطعات هي: امرج وباسكنو واعوينات ازيل وتمبذغة والنعمة ويعتمد سكانها على تربية الماشية والزراعة، وتعدّ هذه الولاية من أهم الولايات التي تحتوي على الآثار الإسلامية (Chaker 1995:3).

\* ولاية الحوض الغربي: تقع جنوب البلاد، على الحدود مع مالي، يحدها من الشمال ولاية تكانت، ومن الشرق ولاية الحوض الشرقي، ومن الغرب ولاية العصابة، وعاصمتها مدينة عيون العتروس.

\* ولاية لعصابة: تقع على بعد حوالي 600 كم إلى الجنوب الشرقي لنواكشوط، وهي تشمل ثلاث مناطق تعرف تاريخياً بأسماء مختلفة وهي ارقبية وأفوط ولعصابة، وكان الفرنسيون يسمونها بإسم دائرة لعصابة، وتضم لعصابه 5 مقاطعات هي: كيبف وكنكوصه وبومديد وكرو وباركيول. وتبلغ مساحة لعصابه حوالي 60000 كلم مربع، ويروبو عدد سكانها على 100000 نسمة وهي ولاية رعوية(الأمين 2010م:13).

\* ولاية كوركول \* ولاية لبراكنة \* ولاية ترارزة .

\* ولاية آدرار: تقع في الجزء الشمالي، وبها 4 مقاطعات إدارية وعاصمتها أطار التي تبعد عن نواكشوط حوالي 480 كم. وبها مقاطعات لها بعد تاريخي هي وادان وشنقيط، وتعد آدرار الخزانة الأساسية للمخطوطات العربية الإسلامية، وبها مدن أثرية كأزوكي وتنكي ونقوش.

\* ولاية داخله نواذيبو \* ولاية تكانت \* ولاية غيديماغا \* ولاية تيرس زمور .

\* ولاية إنشيري: وهي إحدى الولايات الغربية لموريتانيا، وعاصمتها أكجوجت. تقع شرقها ولاية آدرار وجنوبها ولاية ترارزا، وفي شمالها وشرقها دخلة نواذيبو ولها ساحل قصير على المحيط الأطلسي(ولد السالم 2005م:48).

\* العاصمة نواكشوط: نواكشوط أو نوق الشط هي عاصمة موريتانيا وأكبر مدنها يبلغ عدد سكانها عام 1999م حوالي 881 ألف نسمة. حيث كانت عاصمة المستعمرة الفرنسية في غرب أفريقيا، ولها رصيف يشكل أكبر مركز تجمع سكاني في منطقة الصحراء الكبرى.

**الهوية الثقافية:** عقب استقلال موريتانيا في الثامن والعشرين من نوفمبر 1960م برزت مشكلة ثنائية الهوية والانتماء، وثنائية الأصول العرقية والثقافية للشعب الموريتاني، وهي حقيقة لا يمكن لأى قائد موريتانى أن يغيبها أو يتجاهلها، كما تعد معرفة المسؤولين الموريتانيين لها واعترافهم بها من الأمور الضرورية لبناء

موريتانيا على أسس متينة، وهذا ما أكده المختار ولد داداه أول رئيس لموريتانيا في مذكراته، حيث يقول: "كان على أن أناضل ضد خلق هوة بين الموريتانيين الذين يحدوهم شعور وطني واحد" (الأمين 2010م: 13)، وقد أدرك ولد داداه مبكراً أن الموريتانيين بحاجة إلى حزب ديمقراطي جماهيري يجدون فيه جميعاً مكانهم دونما اعتبار لأصولهم وفئاتهم الاجتماعية أو أجيالهم، وكان يؤكد بقوله: "نحن بحاجة إلى حزب يكون شغله الشاغل هو محو كل الفوارق والقضاء على الجهوية والقبلية لصهر الوحدة الوطنية، وبناء موريتانيا بلونية جديدة تتسجم فيها التأثيرات المتناقضة" (ابن أحمدو 2003م: 6). وقد سعت وقتها الغالبية العظمى من البيضان في موريتانيا وهو المصطلح الذي يطلق على العرب أو ذوى الأصول العربية الذين يمثلون أكثر من 85 بالمئة حسب آخر الإحصائيات الرسمية عام 1986م إلى جعل اللغة العربية اللغة الرسمية. ومن هنا بدأ الحديث عما اصطلح على تسميته بالمشكلة الثقافية في موريتانيا المستقلة. ورغم أن العربية دخلت موريتانيا منذ القرن السابع الميلادي مع الإسلام، في ظل دولة المرابطين، ثم تعزز وجودها عندما توافدت الهجرات العربية من المشرق العربي، وهكذا عرف الموريتانيون نهضة الثقافة العربية والإسلامية جعلت منها منارة للعلم والمعرفة خلال القرنين الثامن والتاسع عشر (عبدالحى 2009م: 27). ومع القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين انقسمت موريتانيا إلى مجموعتين سكانيتين هما: البيضان والزنوج، تعيشان معاً وتمارسان حرفة الزراعة والرعي. وأصبح الإسلام يمثل القاسم المشترك بين مكونات هذا الشعب، وقد أنشأت المجموعتان العربية والزنجية حضارات متعاقبة منذ قديم التاريخ، وظلتا تتعايشان على الرغم من أن لكل منهما خصوصية، ومن هذه المشتركات: البنية الاجتماعية، والهوية الثقافية وكذلك الروابط الإثنية وغيرها، حيث اختلطت الأعراق عبر المصاهرة والتزاوج. غير أن هذه السمات المشتركة لا تحجب الاختلافات أحياناً، فالمجتمع البيضاني مرتبط بالفضاء الاجتماعي والتاريخي

للمغرب العربي، ومن ثم بالعالم العربي، فيما ترتبط المجموعة الزنجية بالفضاء الاجتماعي والتاريخي لغرب إفريقيا، ومن ثم بإفريقيا جنوب الصحراء. وعلاوة على هذه المعطيات الرئيسية تبدو موريتانيا على درجة عالية من التعقيد، فهي دولة معقدة التكوين بالنظر إلى الاختلافات التي تميزها، بغض النظر عن الخطاب الرسمي الاندماجي، ففيها تلتقي الصحراء والساحل، ويلتقي العرب البربر والزنج الأفارقة، وقد تتحد العلاقات أحياناً بين المكونات المختلفة عبر التاريخ من خلال جدلية التكامل والتصادم، إضافة إلى الصراعات ذات الطابع الطبقي التي تنجم عن التشكيلات الاجتماعية التي تحكمها الحدود التاريخية، فجدل الهوية والمواطنة في موريتانيا تحكمه مجموعة من المتغيرات، منها الموقع الجغرافي والتركيبة الإثنية والبعد التاريخي والبعد الثقافي، كل هذه المحددات أو الأبعاد شكلت عائقاً في حسم قضية الهوية الثقافية، ففي فترة الستينيات كانت هناك تحديات أمام هذه الهوية، ومرت العلاقة بين الإثنيات القبلية بمراحل عصيبة يمكن وصفها بالتأزم في البداية وبالتقارب ثم مرحلة الاندماج عندما انضمت موريتانيا إلى الجامعة العربية في سنة 1973م (عاشور 2002م: 61). وهناك من يرى أن اختلاف الأعراق والثقافات أشمل وأجمل مظاهر القوة والعتاء بما يوفر من تنوع وإثراء، وأنه لا بد من تجاوز النزاعات والصراعات، ودوامه الكر والفر والتصالح والتنافر حيناً، والاختلاط والتمازج حيناً آخر، ويرى آخرون أنه رغم كل الأوضاع المتناقضة غالباً، والمتقاربة نادراً هناك مفارقة استثنائية، لأن المكونات الثقافية لم تضمن في قاموس لغتها التمييزية أي نمط سلطي يحفظ خصوصيتها على حساب الأخرى.

فالحديث عن الهوية الثقافية في موريتانيا -فضلاً عما يطرحه من المفاهيم- يبقى حديثاً نسبياً، ذلك لأن الهوية بطبيعتها ليست شيئاً ناجزاً يكون أو لا يكون، فالهويات هي من صنع أهلها، وهذا ربما يدفع للاعتقاد بوجود حد أدنى من الاتفاق حول الهوية الثقافية، وذهب البعض إلى أن قيام الدولة الموريتانية الحديثة في ظل حصول اختراق

ثقافي استعماري فرانكفوني للهوية الحضارية التاريخية للشعب الموريتاني يتطلب بناء دولة المواطنة الذي أصبح ضرورة قصوى لبقاء الكيانات الوطنية، وحلاً سلمياً للتناقضات الثقافية (الأمين 2010م: 13). فالموريتانيون اليوم يسلمون بأنهم بلد متعدد الأعراق والإثنيات، تتعايش فيه أغلبية عربية واضحة على الأقل بالمعنى الثقافي تتشارك هذه الأغلبية في اللغة، والقيم، والعادات والتقاليد، والتاريخ، وأقلية زنجية بولارية وسوننكية وولفية لها مميزاتها الخاصة، هذا بالإضافة إلى الدين والوطن والتاريخ والجغرافيا والمصير المشترك، وهذا يفرض، في المضمون الثقافي، ضرورة التعايش والتفاعل والتناقص بين اللغة الرسمية للأغلبية واللغات الوطنية للأقلية الأخرى، كما يفرض ضرورة النصر وتحقيق مبدأ الأخوة الدينية والوطنية، أما قانونياً فهم يمارسون حق المواطنة بصورة كاملة وصادقة تحفظ الحقوق، وتؤدي الواجبات بصرف النظر عن أي اعتبارات لونية أو عرقية أو لغوية أو فئوية أو جهوية أو سياسية، لذلك فإن وجود الإقليم الموريتاني بين الفضاءين العربي والزنجي يحتم بناء العلاقات الجيوستراتيجية، بغض النظر عن اعتبارات المفاضلة التي تظهر أحياناً بناءً على معايير اقتصادية أو سياسية أو مصلحية. فعلى الصعيد الثقافي هناك مشاكل تواجه العملية التربوية والتعليمية تتمثل في المناهج الفرانكفونية التي ورثها الشعب بعد رحيل الاستعمار (عاشور 2002م: 32). فالنخب الموريتانية يرون اليوم أن دولتهم لا تزال تواجه تحدياً حقيقياً يتمثل في استهداف وحدتها الوطنية إثر سياستها الخارجية، ويعتبرون دولتهم دولة عربية منفتحة على إفريقيا، مما جعلها تشكل العمق الإستراتيجي للعالم العربي الذي يحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى حضور إفريقي في المحافل الدولية لصالح القضايا العربية، وقد نجح القادة المؤسسون للاتحاد الإفريقي، من أمثال الرئيس جمال عبدالناصر، والرئيس المختار ولد داداه، من الوقوف في وجه التطبيع مع إسرائيل بإفريقيا، ودعمهم لسائر القضايا العربية في ستينيات القرن العشرين، كما نجحوا في حشد الدعم العربي وساهموا في جلب التأييد

العالمي للقضايا العادلة لبقية الشعوب الإفريقية وعلى رأسها قضايا التحرر من الاستعمار البغيض، وقضية كفاح شعب جنوب إفريقيا ضد نظام التمييز العنصري بزعامة المناضل نيلسون مانديلا ورفاقه. فالشعب الموريتاني يمتلك كياناً وطنياً يخصه له رموزه الخاصة التي تميزه غالباً عن جميع الكيانات الإفريقية الأخرى، غير أن ذلك لا يعني إطلاقاً أنه قد تمكن بالفعل من حسم جميع أشكال التمييز التي فرضها عليه المستعمر، كما أن أوضاعه العامة كانت ما تزال وسوف تبقى بحاجة إلى مزيد من الاستجابة الذاتية، فالشعوب إذا لم تنمو وتتقدم غالباً ما تتدثر وتتعدم. لذلك فإن مسار بناء الدولة الوطنية لم يخل في كثير من الأحيان من تعثرات وانحرافات، وفي مقدمتها حسم قضية الهوية الثقافية، مما جعل الكثيرين ينظرون إلى تلك المخاطر بعين الرهبة والخوف على أمنهم وسلمهم واستقرارهم، ولتجاوز إشكال الانتقال من وضع اللادولة إلى وضع دولة المواطنة التي يسودها الالتزام والانضباط، والشعور بالانتماء والولاء للكيان الوطني، وترسيخ مفهوم الوحدة الوطنية على حساب الولاءات والانتماءات القبلية والفئوية والجهوية وغيرها.

وثمة أمر آخر، فالساحة السياسية الموريتانية تتسم بالغموض، خاصة بعد ظهور التيارات المعارضة للنظام، كالحركة الإسلامية الموريتانية، وهو تيار يُعرف بفكره الوسطي القريب جداً لفكر الإخوان المسلمين في مصر، والذي مرّ بالعديد من المراحل والتفاعلات ساعياً إلى المشاركة في الحياة السياسية بشكل أكبر، ومع اندلاع انتفاضة الأقصى في 28 سبتمبر 2000م برز الإسلاميون في موريتانيا كأهم القوى المناهضة لنظام الرئيس المخلوع ولد الطابع، واستخدموا كل أدواتهم لمواجهة هذا النظام ونقلوا المعركة إلى ساحات المساجد والجامعات قبل نقلها إلى الشارع، بدءاً بمهرجان النفير وانتهاءً بالمواجهات اليومية في الساحات العامة، وقد ازداد الثقل الجماهيري لهذا التيار خلال المؤتمرات والفعاليات الشعبية، حيث شارك فيها الآلاف، مما ساهم في تصاعد الحديث عن إمكانية اكتساحه للانتخابات التشريعية والبلدية

المقبلة (غليون 1988م: 31). ومن أهم التشكيلات السياسية الجديدة أيضاً حزباً الصواب والتمام، ينتمي الأول لدائرة الأحزاب القومية، حيث يعتبره البعض امتداداً لتيار البعث الموريتاني المحظور نشاطه. أما الثاني فهو مزيج من المستقلين والزنوج برز أصحابه خلال الانتخابات الرئاسية الأخيرة ويرأسه الدكتور الشيخ ولد حرمة (هنتغتون 2006م: 43).

من خلال تلك المعطيات نستطيع القول إن الحياة السياسية في موريتانيا تتسم بعدم التوازن؛ حيث لم تتضح بعد لتأكيد ثقته وتأييدها للمشاركة في الحقل السياسي، أو القضاء على الطائفية والعنصرية السائدة في المجتمع. وربما يعود ذلك إلى التكوين الإثني، وتأخر نظام التعددية الحزبية في البلاد، بالإضافة إلى فترات الحكم الشمولي العسكري التي قضت على أية محاولة حقيقية لبناء الديمقراطية المتماسكة (الأمين 2010م: 13). ولا خلاف حول أن هناك صعوبات كبيرة اكتتفت البدايات الأولى لنشأة الدولة الوطنية في موريتانيا، ولعل هذا ما يجعل من الحديث عن تشكل هوية وطنية جامعة بينهم عشية قيام كيانهم الوطني أمراً في غاية الصعوبة، وهو ما يفسر إلى حد بعيد وجود مشاريع بديلة عن الكيان الموريتاني الحالي لدى بعض النخب السياسية، وغياب إرث مركزي للدولة، وعدم وجود تقاليد سلطوية أو تنظيمية مركزية راسخة لفترة طويلة، فضلاً عن وجود صعوبات اجتماعية واقتصادية وسياسية وبنوية وجيوستراتيجية وحتى ثقافية، كل هذه المعضلات وقفت بحزم في وجه بناء الهوية الثقافية (السريع 1988م: 34). وفي ظل تلك التيارات الجارفة ظهرت العولمة الثقافية التي استطاعت اختراق الحدود الجغرافية والثقافية، ودعمت كافة وسائل الاتصال والتواصل الثقافي والإعلامي والاقتصادي والتجاري بين الشعوب، بل عززت من تدفق المعلومات والأفكار الأمر الذي أثر على وجدان الشعب الموريتاني، مما خلق كوابح حقيقية هيمنت على الهوية الثقافية. فالهوية على هذا النحو تبدو إذن أمراً ضرورياً لا مناص منه سواء للفرد أو الجماعة، لأنها هي



التي يستطيع الإنسان من خلالها تحديد نقاط الشبه والاختلاف بين الآخرين، والتي يمكن أن نوجزها في الآتي:

1- الخاصية الفردية: فالفرد وحده يستطيع من حين لآخر إعادة تحديد هويته الإرادية أو الاختيارية. فالأشخاص هم المعنيون بصناعة هوياتهم من خلال ما يعتقدون أنهم عليه أو ما يريدون أن يكونوا عليه.

2- الخاصية التعددية: وتشمل الأفراد والجماعات بمختلف مستوياتهم الفكرية الثقافية.

3- خاصية متحدة بالذات: وهي نتاج للتفاعل بين الذوات.

4- خاصية نسبية: بمعنى أن هوية فرد ما أو جماعة ما قد ترتبط بحالات مختلفة. ومن أهم مصادر الهوية الثقافية:

5- مصادر نسبية: مثل السلالة والجنس والقرابة الإثنية.

6- مصادر ثقافية: مثل العشيرة، الإثنية بمعنى نمط الحياة، واللغة والدين والجنسية والحضارة، والآداب والتراث والفن.

7- مصادر جغرافية: مثل القرية والبلدة والمدينة والمحافظة والولاية والإقليم والقارة والجهة.

8- مصادر سياسية: مثل تنظيمات سياسية وجماعات انفصالية والإيديولوجية، والدولة.

9- مصادر اقتصادية: مثل الوظيفة والمهنة، والحرف والصناعة، وفريق العمل ورب العمل والصناعة، والقطاع الاقتصادي، والرابطة المهنية، والرابطة الطبقة.

10- مصادر اجتماعية: مثل الأصدقاء والنادي والفريق والزملاء، وغيرها.

وعلى ضوء ما تقدم يجب أولاً: تحديد ما هو متفق عليه بين جميع المكونات الإثنية كثوابت للهوية الثقافية المشتركة مثل: الكيان السياسي (الدولة الوطنية)، والدين الإسلامي، والموقع الجغرافي، والتعدد الإثني. ثانياً: تحديد ما هو خلافي، ويحتاج إلى

المزيد من الوقت والجهد والتفاهم والتسامح. ومن أهم الثوابت والمحددات والمصادر الأساسية والمشاركة للهوية الثقافية التي تجمع الموريتانيين الآتي:

\* مشروع الوحدة الوطنية: رغم واقعية هذا المصدر السياسي والقانوني للهوية الثقافية إلا أن ظروف نشأة الكيان الاجتماعي، الذي يتكون من الكل سواء العربي أو الإفريقي لا يعني قبول مفهوم الهوية في إطار الوحدة الوطنية. فالعلاقة بين القطري والقومي والأممي، وبين الأصلي والوافد، وبين الانتماء الجغرافي، والانتماء الثقافي- ما زالت تقسم الموريتانيين حول هويتهم الثقافية والفكرية. ويتمثل جوهر الوحدة الوطنية في الآتي:

1. المرتكز الإثني: إن الوضع الذي ورثته الدولة الوطنية في إفريقيا من الاستعمار جعل البعد الإثني يأخذ طابعاً خاصاً بفعل تقسيم المجموعات القبلية إلى عدة دول، أو احتواء الدولة الواحدة إثنيات غير متجانسة تتعدم فيها رابطة الشعور بالانتماء إلى جماعة وطنية ذات سيادة موحدة. وهنا تكون الدولة أمام تحد يتعلق بتكوين شعور غير مشترك بين أفراد المجتمع الواحد حيث ينظرون إلى أنهم مميزون عن غيرهم من المجتمعات الأخرى، وعليه يمكن القول أن إدراك بناء الدولة الحديثة يجب أن يتخطى أطر الجماعات الإثنية والمحلية إلى بناء مؤسسات وطنية شاملة، وبناء الأطر الشاملة لا يعني بالضرورة القضاء على خصوصية الجماعات الإثنية الفرعية، لذلك فإن خلق هذا الانسجام الوطني لن يكون سهلاً، إلا أنه في ذات الوقت ليس مستحيلًا، خاصة في ضوء تجارب التعايش والتعاون بين الدول الأفريقية، إذ أن درجة عدم الاتجانس هي أقل بكثير عند السواد الأعظم من دول القارة. لذلك يمكن تصنيف الجماعات الإثنية الوطنية كالتالي:

أ- الجماعات الوطنية المتجانسة: وهي التي تنتمي إلى مجموعة إثنية واحدة لغوية كانت أم قومية أم دينية أم عرقية، أو أنها من القلة بحيث لا تثير مشكلات ذات شأن على صعيد الوحدة الوطنية.

ج- الجماعة الوطنية القطبية: وتتكون من مجموعتين متقاربتين في التأثير، وقد تكون ثمة أقليات أخرى قل تأثيراً.

د- الجماعة الوطنية المتعددة الثقافات: وهي تلك الجماعة التي تتكون من ثلاث جماعات إثنية فأكثر مع وجود نوع من الاتفاق العام على ثقافة وقيم وطنية عليا. والتعدد في حد ذاته لا يعد شراً مثلما لا يعد خيراً.

هـ- الجماعة الوطنية المتحالفة: وتعد أسوأ الحالات التي تكون فيها الجماعة الوطنية حيث لا توجد قيم مشتركة يجمع بينها، وهنا يغيب الحوار المفتوح بين أعضائها، وفيها يكون الولاء للجزء دون الكل، وتشهد تعدداً للنظم التشريعية والتعليمية مما يعني اختلاف وتنوع الإطارات المرجعية (Dallet1982:11). فلغة الأرقام لم تكن معياراً لتعريف مكونات الجماعة الوطنية، بل هي ابلغ مقدمة للاعتراف بالعنصر فقط.

2- المرتكز الثقافي: كثيراً ما يتداخل البعد الثقافي مع البعد الإثني، لأن لكل جماعة إثنية ثقافتها وما نقصده من هذا البعد هو ذلك المتعلق بالجانب السياسي أو الوطني أي الثقافة السياسية التي هي جزء من الثقافة العامة.

3- المرتكز الإقليمي: يلعب الإقليم دوراً مهماً في استكمال مقومات الوحدة الوطنية، لأنه لا بد لكل جماعة وطنية من رقعة جغرافية معينة، وكلما كان الإقليم موحداً وأكثر تماسكاً ساعد على إقامة علاقات أوثق بين أعضاء الجماعة الوطنية.

ويرى عالم الانثروبولوجيا السياسية (بالانديه) أن رابطة الإقليم لها دور أقوى من رابطة القرابة العشائرية أو الأسرية في تحديد معالم الجماعة الوطنية، فالوحدة الإقليمية للدولة إذن تعد عاملاً لا غنى عنه في تحديد أبعاد وهوية الجماعة الوطنية (Kossmann1997:11). وعموماً فإن البعد الإقليمي للوحدة الوطنية يقصد منه تحقيق التفاعل والتلاحم من خلال الاندماج.

4- البعد الوظيفي: إن البعد الوظيفي لا يتجسد في وجود أو عدم وجود تنمية متوازنة، بين جميع مناطق وأقاليم الدولة وبين مختلف الجماعات الإثنية فحسب وإنما في وجود تفاعل أو تلاحم قائم على أساس المشترك الوظيفي الفعال، والمتداخل بين الأغلبية، وبين الجماعات الإثنية الأخرى. وهنا لابد من النظر إلى الخريطة التنموية في البلاد وتحسس مواطن الإخفاق، واكتشاف مناطق وطأة النسيان والتجاهل وتفعيل قيم التواصل والانتماء.

\* الحوار: يعتبر الحوار من المفاهيم التي تعزز رابطة التعددية الدينية، ومن الوسائل التي تساعد في إيجاد مقاربات فكرية تجعل من الخلافات الدينية عامل توحيد، خاصة بعد تنامي الصراعات القائمة على الأسس الدينية، فالواقع يصنف البشر إلى مسلمين ويهود ومسيحيين، وشيعة وسنة، وبروتستانت وكاثوليك، وسيخ وهندوس... وغيرها. وعلى الرغم من تفشي ظاهرة الصراعات الدينية إلا أن العالم لم يخل من مبادرات عالمية وإقليمية ووطنية لتقريب وجهات النظر، والدفع من أجل إيجاد قواسم مشتركة تزيل بعض النقاط الخلافية، ومن ذلك مبادرة تحالف الحضارات، وإعلان بناء علاقات التعايش بين الأديان في إطار المجتمع المتعدد الثقافات، ومؤتمر زعماء الأديان العالمية والتقليدية، والحوار بين الحضارات والثقافات، وإستراتيجية الاعتدال المستنير، والحوار بين الإسلام والمسيحية، ومؤتمر قمة موسكو العالمي للزعماء الدينيين وغيرها، فالحراك الدولي يشجع على حوار الحضارات والأديان الذي من شأنه أن يحارب الأفكار الجامدة والمواقف السلبية، ويخلق فرصة للاجتماع والاحتفاء بالقيم الكونية المشتركة. فالحوار فرصة توفر أسلماً قوياً لتعزيز مستقبل الدين ودوره في السلام العالمي، إضافة إلى أنه وسيلة فعالة من وسائل تعزيز التسامح والسلام على جميع المستويات، لمكافحة التمييز على أساس الدين أو المعتقد. فالتنافس الديني في المجتمعات التي تتصف بالتعددية يساهم في تفجر العنف والصراع، كما أنه يدفع نحو مشكلات خطيرة فيما يتعلق بتحديد الحدود

المميزة. ويعتقد الباحث أن تلك التعددية كانت مصدراً للتوتر في كثير من البلدان الأفريقية، إذ تبين الصورة العامة للتوتر الديني في موريتانيا اتصال الدين بالعنف من خلال الجماعات الناشطة والعنيفة والمتشددة، مما أدى إلى نمو ثقافة العنف الديني بين الكيانات المختلفة، وهذا ما جعل البعض يدافع عن ضرورة تعزيز حوار الأديان لتلافي تحول تلك التوترات الدينية إلى أشكال عنف منفلثة تهدد مستقبل التعددية الدينية، ومستقبل الدين في ذاته (ابن أحمدو 2003م: 24). فالمرحلة الحالية تفرض على جميع أفراد المجتمع السياسي الموريتاني إحداث تحول ديمقراطي في المشاركة السياسية الذاتية والجماعية من أجل إنجاز مهام تحقيق مصير الضمان الأمني، والحفاظ على الوحدة الوطنية، كما يتحتم على النخب السياسية الوطنية أن تتحي جانباً الأغراض الشخصية، وأن تبحث في جذور المشاكل التي تعيق التحول الديمقراطي، فيقدر ما ينجح الجميع في التحلي بالمسؤولية وتقديم المصلحة العامة على الخاصة، بقدر ما يرتفع مستوى التفاهم بين الفرقاء السياسيين وتضييق الهوة بينهم. فالقطيعة بين أطراف المعادلة السياسية تعكسها النزعة الذاتية الراسخة في البنية السياسية الموريتانية لدرجة يمكن أن يتساءل الفرد هل النخبة السياسية في موريتانيا قادرة على تطوير الأداء السياسي من خلال الحوار وفقاً لمبادئ الديمقراطية والتعددية؟ أم أنها أداة للإقصاء والاحتكار لمجالات عدة؟ فالظروف الحالية لموريتانيا تتطلب تصحيحاً وتقويماً يتماشى مع ما تمليه مصلحة البلاد للخروج من نفق الصراع وإيجاد مقاربة تشاركية تنطلق من الواقع لتستلهم هموم المواطن وانشغالاته بعيداً عن المحاباة والمغالطة العمياء، تمهيداً لحوار حقيقي بين كافة الكتل السياسية.

### التعددية الدينية:

يعتبر الدين الإسلامي المقوم الأساسي من مقومات الهوية الوطنية للموريتانيين، على اعتبار أن جل - إن لم يكن الكل - يتقاسمون هذا المعتقد الديني

على الرغم من أن طبيعة النظام السياسي نظاماً وضعياً، وحول مضمون هذا المقوم وصل الأمر أحياناً إلى رفض قيام كيان سياسي ينفرد بحمل لواء الإسلام، فالبعض يرى أن الانتماء إلى الهوية الدينية يعني ممارسة حق المواطنة بالإنفرادية، لذلك فإن حرية المعتقد من المواضيع التي أثارت نقاشات عدة في المنتدى العالمي لحقوق الإنسان الذي انعقد في مراكش في عام 2011م، خاصة وأن هذا الحق الإنساني مازال يثير الجدل والانقسام في بلاد لا تعترف بالتعددية الدينية، ويرى بعض الفلاسفة الغربيين أن أدنى درجات التعددية الدينية يتمثل في هيمنة الإسلام على المشهد الديني بنسبة قد تبلغ 90%، فيما تحتل الأديان والمعتقدات المحلية الأخرى 11 في المائة، وهناك 12 دول آسيوية المرتبة الأولى، وتأتي بعدها خمس دول إفريقية في المرتبة الثانية، وتحتل أوروبا وأمريكا الشمالية المرتبة الثالثة، وهذا ما أشار إليه مركز "بيو" عندما جمع البيانات التفصيلية حول الحالة الدينية في العالم وتحولاتها (الأمين 2009م: 31)، وأثر ذلك على المجتمعات المدنية والتقليدية الأخرى، وجاء التقرير يؤكد أن التحولات الدينية تتم وفق ثلاثية علمية ومعروفة، وهي تغيير المعتقد الديني، والزواج، والهجرة، وهو توجه يهدف إلى خلط الديمغرافية الدينية بالمعرفة العلمية، أو فهم الديمغرافية الدينية في العالم وتفسير التحولات التي تحدث في المشهد الديني في كل دولة والرهان على الحياة السياسية التي تعتمد على الحرية الدينية خاصة في المجتمعات العربية والإسلامية، ويرى الباحث، أن مركز "بيو" للدراسات الأمريكية يقدم الأرضية المعرفية التأسيسية للأجندات السياسية التي تستغل قضية الحرية الدينية في فهم الواقع، بحيث يتم الربط الآلي بين تدني التعددية الدينية وبين القيود التي تفرض على الحريات الدينية في العالم العربي كمدخل نحو إحداث تغيير في المنهجية الدينية وفتح بوابة التعددية الدينية لفهم الحقائق العلمية على الأسس الغربية. فالسؤال ما هي القيمة المعيارية للتعددية الدينية، هل هي عنصر قوة أم ضعف أم ماذا؟ وهل هي انعكاس لطبيعة التركيبة الاجتماعية والتعاقدات

المجتمعية التي تحدث في كل مجتمع؟ ولدراسة هذه المفاهيم حول القيمة المعيارية للتعددية الدينية، وكونها مؤشراً على الحرية الدينية، يجب أن يتم بحث الوجه الآخر في المعادلة، وهو محاولة تفسير محدداتها والأسباب الحقيقية لتشكلها، وتوسعها في العالم العربي والإسلامي، مع العلم بأن الهدف من هذا التقرير هو استنباط التفوق المسيحي في العالم، بدليل أن كل دراسات المركز تؤكد الاهتمام بالمشهد الديني المسيحي، والتي أكدت أن انتشار المسيحية في العالم بنسبة 31.5 %، واحتلال الإسلام المرتبة الثانية في حدود 23,2 % . وهذا يدل على إن الفهم العميق لخلفية الأجندة السياسية ليس مدخلا للإبقاء على حالة التفوق، أو إضعاف نسبة حضور الإسلام في المشهد الديني العالمي بل هو مدخل لتأسيس حقوق غير المسلمين من خلال بوابة دراسة مستويات التعددية الدينية في العالم، ومحاولة الترويج لأطروحة تلازم التسامح والحرية الدينية وفق قانون الإيمان المسيحي، حتى يترسخ لدى الجمهور أنه ليس هناك من خيار لرفع مستويات التسامح في المجتمعات العربية إلا بإقرار الحريات الدينية التي يتم الرهان عليها لإحداث تغييرات نوعية في البنية المجتمعية لكل دول العالم عامة وموريتانيا خاصة.

### التعددية الإثنية:

يسلم الموريتانيون اليوم بأنهم شعب متعدد الأعراق والإثنيات، تتعايش فيه أغلبية عربية واضحة على الأقل بالمعنى الثقافي، وأقليات زنجية بولارية وتكرورية وولفية لها مميزات الخاصة، فضلا عن الكثير من القواسم الحضارية المشتركة. وهذا يفرض في المضمون الثقافي ضرورة التعايش والتفاعل والتثاقف بين اللغة الرسمية للأغلبية واللغات الوطنية للأقليات الأخرى، كما يفرض دينياً ضرورة النصرة وتحقيق مفهوم الأخوة الدينية والوطنية، أما قانونياً فلا بد من التأكيد على حق الجميع في مواطنة كاملة وصادقة تحفظ الحقوق وتؤدي الواجبات بغض النظر عن أي اعتبارات لونية أو عرقية أو لغوية أو فئوية أو جهوية أو سياسية. فالناظر إلى موريتانيا يجد موقعاً

جغرافياً مناسباً لخلق شعب خليط يجمع بين الأفارقة السود في جنوب القارة والشعوب البيضاء في الشمال. وقد شكل ذلك الواقع الإثني همزة وصل أو جسراً ثقافياً ربط ما بين الشمال والغرب الإفريقي، ونشاطاً تجارياً ممثلاً في القوافل التجارية بين تمبكتو وسجلماسة، كما شكل تجمعاً سكانياً ذا حضارتين يجمعهما الإسلام والجغرافيا والتاريخ والعادات والتقاليد. ومن أشهر المجموعات الإثنية التي تكون دولة موريتانيا قبائل بني حسان العربية التي وفدت من صعيد مصر، حيث اختلطت بمجموعات محلية كالبرابرة أو الموريين. وعلى ضوءها انقسم المجتمع الموريتاني إلى طبقات هي الزوايا العرب وأزناك الحراطين (عبدالحى 2009م: 65). فالإثنية هي ظاهرة تاريخية تعبر عن هوية اجتماعية تستند إلى ممارسات ثقافية ومعتقدات متفردة، والشعور بالانتماء مع بعضهم البعض ومع الآخرين، وتختلف العرقية عن الإثنية في أنها قائمة على الأصل السلالي المشترك. أما الأمة فهي ظاهرة اجتماعية تعبر عن جماعة تشترك في سمات جامعة كالدين والعرق واللغة والتاريخ والثقافة سواء كانت في إقليم واحد أو عدة أقاليم، ومفهوم الأمة هو الأكثر قرباً وتشابهاً مع مفهوم الإثنية، فهي حركة سياسية تستهدف قيام كيان سياسي، وتصنف الجماعات الإثنية من عدة زوايا كالسلالة أو العنصر أو اللغة والثقافة، أو الدين والطائفة، كما تصنف أيضاً وفقاً لغاياتها: الاندماجية والانفصالية والاستعلائية كالصهيونية والنازية. ويتطلب تحليل الإثنية الإحاطة بالأبعاد المادية والنفسية والاجتماعية التي تمثل البيئة الخاصة بالظاهرة والتي تمنح كل جماعة طابعها المميز (شاكر 1965م: 47). فكلما تباينت قيم الجماعة الإثنية وهويتها في المجتمع تزداد نزعتها إلى التمرد والانفصال، وكثيراً ما يستخدم الدين للتعبئة والحشد لصالح النظام السياسي أو ضده، وتعتبر مكانة اللغة في النظام السياسي إحدى أدوات الهيمنة والسيادة، وقد تكون المطالب بأولوية اللغة أو بالتعددية اللغوية إذا كانت الجماعة الإثنية تمثل الأقلية. وما يجب التأكيد عليه أن عامل تقوية أو اصر التقارب والتعايش واقع اجتماعي، ولعلي هنا أشير فقط إلى أنه



حتى في إطار النظم الاجتماعية الداخلية الخاصة بكل جماعة إثنية نجد هناك التشابه والتقارب، فمثلاً نجد أن الطبقة الأرستقراطية تنتزع عند البولار إلى شريحتين تتقاسمان قمة الهرم الاجتماعي، أما الرنمبي مثلاً تنتزع إلى التورودو الذين أصبحوا يحتكرون وظيفة التعليم الديني الشيء الذي انعكس على وضعيتهم السياسية والاقتصادية، وهم الفاعلون الرئيسيون في الميدان، وهناك شريحة ثانية اهتمت بقضايا الدفاع والشؤون العسكرية وهي التي تعرف ب"صوبي" (الأمين 2009م: 31) وهذا ما لا يختلف إطلاقاً عن وضعية الطبقة الأرستقراطية في المجموعة العربية، وإذا كان من اختلاف فلا يمس الجوهر. فالواقع الموريتاني مليء بالإثنيات والأقليات. فالأقلية مفهوم ديناميكي مرن يصعب تحديده، فهو يتغير باستمرار بفعل عوامل عديدة كالاندماج والانصهار، أو الهجرة والارتحال إلى مناطق أخرى، بل أنه لا يوجد معيار معين يتفق عليه الباحثون لتحديد مفهوم الأقلية فبعضهم أخذ بالمعيار الكمي وآخرون أخذوا من وجهة نظر السوسولوجية. واستناداً إلى المعيار الأول تعرف الأقلية على أنها جماعة من السكان تختلف عن الجماعة الأكبر في سمة واحدة أو أكثر من السمات ذات الخلفية الإثنية، وينتج عن ذلك عادة معاملة تفضيلية لصالح الجماعة الأكبر بمعنى خضوع الأقلية لمعاملة تمييزية، وهذا ما اتجهت إليه الموسوعة الأمريكية في تعريفها للأقلية لمنع التمييز وحماية الأقليات في العام 1977م إذن أخذت هي الأخرى بمعيار العدد فعرفت الأقلية بأنها مجموعة أقل عدداً بالنسبة إلى باقي السكان في الدولة التي ينتمون إليها وتمتلك هذه المجموعة خصائص ثقافية طبيعية أو تاريخية أو دين أو لغة تختلف عن باقي السكان" (عاشور 2002م: 33).

وقد تختلف درجة حدة الإثنيات للأسباب التالية:

\* التفاوت الاجتماعي والاقتصادي الملحوظ بين الجماعات الإثنية المختلفة مما يؤدي إلى تباين في درجة تأثيرها السياسي الشيء الذي قد يقود إلى الاحتقان ومن ثم

الانفجار. وهو وضع يجب مراعاته في أية جدلية للمسألة الوطنية، فهي تتقدم حيثما وجد الفقر والمرض والفاقة، فتسود قيم الكراهية والبغضاء.

\* تتفاعل مشكلة الأقليات نتيجة لتدهور الممارسة السياسية.

\* عدم وجود علاقة بين حدود الدولة السياسية وحدود الجماعات الإثنية. وهذا ما نلاحظه في قبائل التماس مثل قبائل الهوسا، الباكونكو، الفولان، الـ وولف... وغيرهم.

### تحديات بناء دولة المواطنة

لا شك أن من أهداف بناء دولة المواطنة الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التنمية والاستقرار، ومن ثم تصبح خاصية الوحدة الوطنية وثوابتها الحضارية أكثر رسوخاً وتجزراً خصوصاً أن ما يصدر اليوم من تصريحات وبيانات ومواقف عن بعض النخب السياسية في موريتانيا يعكس بجلاء حجم الاختلاف حول مفهوم المواطنة (العقاد 1978م: 26)، ولعل هذا ما يدعو إلى أن يجعل من أولويات العمل السياسي ضرورة حسم الثوابت التي تكفل الخروج من تلك التحديات والتصدي بحزم لكل من يسعى إلى المساس بها وتشويهها، من خلال الآتي:

\* المحافظة على الهوية الثقافية التي تتبثق بعمق من روح الحضارة الإسلامية العربية والإفريقية.

\* كفالة حق كل المكونات الإثنية في احترام حقوقها الثقافية والوطنية في إطار دولة القانون.

\* استقلالية القضاء واحترام الحقوق والحريات، والإقرار بمبدأ التداول السلمي للسلطة.

\* تحقيق مبدأ المساواة التامة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات.

\* تعزيز قيم الولاء والانتماء للوحدة الوطنية، وليست للقبلية والإثنية.

\* مشاركة الجميع في القرار الوطني باعتبار أن المواطن يجب أن يكون شريكاً أساسياً وفاعلاً في صنع القرارات العامة المتعلقة بحياته ومجتمعه.

إن الاستمرار في تجاهل هذه الثوابت لا يندرج فقط ببقاء تلك الاختلافات ولا بتعاضدها وإنما بالعجز عن بناء الذات الوطنية الموريتانية، وما ينجم عن ذلك من مخاطر جسيمة على مستقبلها، غير أن بناء الذات الوطنية لا يتم في ظل غياب الشعور لدى البعض بالولاء والانتماء لوطن واحد. فالدولة التي تركز الغبن وتفاوت الفرص والحظوظ بين مواطنيها، تخلق بالضرورة الإحساس بالحرمان، وبعدم المساواة لدى الكثيرين منهم، ولهذا فإن دولة المواطنة القائمة على أساس المساواة بين الجميع ترفض أي شكل من أشكال التمييز بين مواطنيها. هذه الأهداف تجعل المواطنة ضرورة واقعية ليست مجرد رابطة قانونية، لأن المواطنة شعور وانتماء قبل كل شيء ورابطة معنوية يحسها كل الذين يتمتعون بتعدد في جنسياتهم تجاه أوطانهم الأصلية، وهو ما يجعل من الخطأ الاعتقاد أن كل حاملي جنسية بلد ما يشعرون بالضرورة بصدق الانتماء إليه (حسن 2004م: 13). فالشعور بالمواطنة الصحيحة والصادقة، هي التي تساعد المجتمعات إلى خلق التجانس والانسجام الاجتماعي بين مختلف مكوناتها، ويضعف الإحساس بأهمية التوقع داخل أطر الانتماءات الضيقة، كما أن هذا الشعور هو الذي يعزز من فكرة الأهداف المشتركة التي يسعى إليها الجميع لتحقيقها، لما في ذلك من خير يعود على الجميع. فالتوظيف السياسي للمشكلات وطغيان النزعات الإنفرادية والجماعية بعيداً عن أي شكل من أشكال المشاركة السياسية، والتقليل والتهوين من المخاطر التي تهدد الكيان القومي قد يساعد في توسيع مخاطر عدم الاندماج الاجتماعي والسياسي، بل إن غياب هذه المعطيات قد يؤدي إلى الاختلال وعدم التوازن، كما تهدد مستقبل كيان الشعب الموريتاني، وتجعله أكثر عرضة لمخاطر التمزق والانحلال (الأمين 2009م: 34). ومن أهم تحديات بناء دولة المواطنة:

1- ظهور الحركات السياسية: لم تكن فكرة ظهور الحركات السياسية في موريتانيا وليدة الصدفة، فمنذ القدم كانت هنالك مجموعات إسلامية تسعى لبناء دولة

ذات جذور إسلامية، تتألف من حوالي عشر مجموعات أو تنظيمات يجمع بينها قاسم مشترك هو المطالبة بإقامة الدولة الإسلامية، حيث استغلت وجودها داخل حزب السلطة من أجواء التعددية، وطالبت بالسماح لها بتشكيل حزب خاص بها، غير أنها انقسمت على نفسها، إذ رأت فئة أن الظروف الداخلية والإقليمية لا تسمح بتشكيل حزب إسلامي ومن الأفضل الاستمرار في العمل كمجموعة متمردة وإعلان نفسها لحزب خاص بها "حزب الأمة" ويتمتع الحزب بنفوذ أكبر في الأوساط الشعبية، على الرغم من رفض السلطة منحه الاعتراف الرسمي. وهناك جماعة التبليغ والدعوة: وهي مجموعة قليلة تعتمد على الدعاة القادمين من الخارج كجماعة "عباد الرحمن" الذين يناصرون الإيرانيين.

2- استغلال التعددية الدينية في الصراعات السياسية: يمتاز المجتمع الموريتاني بتعددية دينية فائقة أثرت على وضعية الأديان التقليدية والإلهية، فليس من الضروري أن يكون دين الشخص الواحد هو مصدر الحقيقة المطلقة، ولكن قبول الفكرة دليل على صحة تعاليم الدين، لأنها تمثل حقيقة الكون، وهي فكرة مأخوذة من الفلسفة الدائمة (Perennial philosophy) والتي تعني الذات الإنساني المتصل بالرغم من التعارض الظاهر فيه، وتتمثل في الآتي:

أولاً: التعددية الدينية: إن طرح مفهوم التعددية الدينية بأبعاده المختلفة على كافة المستويات كان الغرض منها التنوع في الانتماء بعد أن أصبح إحدى المشكلات الكبرى في حياة الإنسان.

ثانياً: أثر الدين في حياة الإنسان: ويعنى بدراسة أثر الدين في حياة الإنسان بوصفه ضرورة من ضرورات البناء الروحي والفكري الذي يسهم في خلق التآلف والانسجام بين أبناء الوطن الواحد ولن تعددت أعراقهم وأصولهم.

ثالثاً: الطائفية أساس أزمة المنطقة وداء الفتنة: إن دراسة جذور الطائفية وصورها وآثارها السلبية لمعرفة الأسباب التي أدت إلى نشوب أزمات في مختلف بقاع القطر

الواحد، وما يحتم على هذه دراسة إعادة التوازن في علاقات بني الإنسان، وإيجاد بنية روحية مشتركة تحترم حياة الإنسان من دون النظر إلى انتمائه الطائفي.

3- فشل في قيام مشروع القومية الوطنية: تعد مشكلة بناء الأمة وتحقيق الوحدة الوطنية أو ما يعرف بأزمة الهوية- من أبرز المشكلات التي تواجه الدول الحديثة العهد بالاستقلال. فالأنظمة السياسية الجديدة ظلت عاجزة عن تحقيق التنمية واستئصال الفقر، في ظل التشرذم الاجتماعي وعدم الاستقرار الداخلي، فدراسة مسألة القومية ومشروع الدولة الوطنية في موريتانيا، يتطلب أولاً، أن نستقرأ طبيعة المجتمع الموريتاني، ونقف على أبعاد التعايش الفكري والثقافي بين مختلف المكونات السياسية في إطار الدولة الوطنية. فالمجتمع الموريتاني، وإنطلاقاً من مكوناته الإثنية وبنائه الاجتماعي لا يشكل حسب المقاييس العرقية المعروفة مجتمعاً متجانساً، فهو نتاج امتزاجات ثقافية وحضارية لمجموعات مختلفة في أصولها الإثنية. فرغم تقاسم المجموعتين العربية والزنجية عوامل مشتركة كالحيز الجغرافي والماضي التاريخي، لكن في المقابل، يظهر دائماً تباين واختلاف في الثقافة والعادات والتقاليد واللغة (عاشور 2002م: 58). فالمكونات الاجتماعية في موريتانيا لم تعرف قبل الاستقلال سلطة تاريخية موحدة أو شرعية نابعة من المجتمع في إطار دولة مركزية موحدة، فغياب تجربة سياسية مشتركة يجعل الدولة لا تملك بعداً ولا شرعية تاريخية، مقابل الشرعيات التقليدية (القبيلة، الإثنية....)، التي تتمتع بها الأطر التقليدية. ومن هذا المنطلق، فشل مشروع بناء الدولة الوطنية أمام تحديات عديدة ومختلفة في طبيعتها، فالوضع الاجتماعي المعقد، وفشل إرساء دعائم ومقومات الدولة العصرية، وترسيخ مفهوم الهوية الوطنية، ومجابهة أصحاب النفوذ، والقوى القبلية التي تؤمن بشرعيتها التقليدية المستقلة عن النظام، كلها عوامل فرضت نفسها على الساحة السياسية. فالسؤال كيف تستطيع الأنظمة السياسية المتعاقبة على السلطة التعامل مع المسألة القومية والازدواجية الثقافية على مستوى الخطاب والممارسة السياسية؟

4- الصراعات والنزاعات القبلية: لم تستطع الحكومات الوطنية المتعاقبة منذ عقود خلت أن تُحد من نفوذ القبلية والجهوية ردّاً ما أنها لم تسع لذلك، نظراً لاهتمامها بحفظ بعض التوازنات الاجتماعية والإثنية، أو لأن هذه الأنظمة كانت تريد الاستفادة من ظاهرة القبلية لتقوية دورها السياسي وبسط نفوذها الاجتماعي في بعض المراحل تبعاً للمصالح السياسية، خصوصاً في ظل الرئيس الأسبق معاوية ولد الطابع، حيث بدأ منذ تسعينيات القرن المنصرم تاريخ انطلاق التجربة الديمقراطية وتعدديتها الحزبية، مما أدى إلى ظهور القبيلة كمحرك أساسي للأحداث السياسية، وفاعل رئيسي ضمن التحالفات الانتخابية والصراعات المحلية في الساحة الموريتانية (ولد سيدي 2005م: 54). وقد عاشت القبيلة الشكّة للنسيج الاجتماعي في موريتانيا فترة قاسية من الصراعات الدموية والغارات المتبادلة بين بعضها بعضاً قبل حكم الاستعمار الفرنسي وأثناءه، وكانت هذه الحروب تنشب بين هذه القبائل جرّاء الصراع على النفوذ وينداعى لها كل أفراد القبيلة وحلفاؤها لحمل السلاح ضد القبيلة الأخرى، وهذه الصراعات القبلية هي التي دفعت بعض المشايخ لإصدار فتاوى دينية تُجيز دخول المستعمر "لبسط الأمن" في المناطق المتنازع عليها، شريطة عدم التدخّل في شؤونهم الدينية، لذلك تُعتبر أجواء عدم الاقترار تلك من الأسباب التي مهّدت للفرنسيين دخول البلاد رغم ما واجهوه من مقاومة، لتقديم أنفسهم في صورة من يسعى إلى فرض الأمن والاستقرار، لكنهم لم يستطيعوا إخضاع القبائل لسيطرتهم بشكل كامل، ومع بداية قيام الدولة الحديثة حاولت الحكومات الوطنية أن تحد من السطوة السياسية للقبيلة، فتراجع العامل القبلي في العلاقات العامة حتى بداية عهد التعددية الحزبية قبل عقدين لتظهر معه أساليب جديدة للتوظيف السياسي للقبيلة من طرف الفاعلين السياسيين.

5- التعصب للإثنية والقبلية في سيادة الدولة: اكتسبت الكيانات القبلية في موريتانيا أهميتها لدى الأفراد من خلال اضطلاعها بأدوار مهمّة في حياتهم

الاجتماعية والسياسية كالتكافل الاجتماعي، وإصلاح ذات البين، كما غدت القبيلة في نظر الكثيرين سُلماً للتعيين والتوظيف للوصول إلي المناصب السيادية حسب تأثيرها الروحي أو الاجتماعي وقوتها الديموغرافية. وغالباً ما يسعى الرؤساء الذين حكموا موريتانيا إلي إيجاد نوع من التمثيل للقبائل ذات الكثافة العددية في حكوماتهم حتى يضمنوا ولاءها، فخلال الحقب الأخيرة أصبحت توزع الحقائق الوزارية حسب ولاء القبيلة لحزب الرئيس، دون مراعاة للأحزاب السياسية المنافسة (عاشور 2002م: 51). لذلك فإن التعصب للقبيلة تمثل أحد التحديات المعقدة التي تواجه مستقبل التحول الديمقراطي في موريتانيا، لأنها ترتبط بالتركيبية المجتمعية للمجتمع الموريتاني ككل، فالمجتمع لا يزال يعيش في ظل تنظيمات عشائرية وقبلية وجهوية، وهي تكوينات لا شك أنهلٌ مثل تحديحقيقياً في وجه الانتقال الديمقراطي، بل إنها ردماً تمثل تناقضاً صارخاً مع جوهر فكر قيام الدولة الوطنية لأن قيام الدولة الوطنية يتطلب العدالة والمساواة بين الكيانات الاجتماعية والسياسية، وأن الدولة بمفهومها الحديث يجب أن يقوم أول ما يقوم على مبدأ المواطنة الفردية (ولد سيدي 2005م: 54)، وعلى ذلك فالدولة التي لا يتمتع فيها الفرد بكل حقوقه بغض النظر عن لونه أو جنسه أو عرقه، لا يمكن أن تعدّ دولة ديمقراطية. ومن معوقات الانتقال الديمقراطي ارتباط البنية القبلية للمجتمع بالانصهار الكامل في بنيات الدولة دون مسوغات موضوعية، لذلك فإن هذا العجز يجعل الولاء لتعددية مجتمع ما قبل الدولة يطغى على الولاء لمفهوم التعددية السياسية في ظل الدولة، وبذلك تنتفي أية فائدة مرجوة من إنشاء الأحزاب وغيرها من هيئات المجتمع المدني، لأن ولاء الناخب لن يكون لحزب من الأحزاب أو لبرنامج من البرامج، وإنما للشخص فقط، نظراً لأنه ليناً لمجموعة عرقية أو لقبيلة أو جهة من الجهات، وهكذا يضيع الولاء العام للدولة ومن ثم للمصلحة العامة. وخلاصة القول، أن النظم المتعاقبة في موريتانيا ساهمت كثيراً في تفاوت ترسيخ وتعميق ثنائية الولاء بين الدولة والمجموعة القبلية (عثمان 1985م: 8). ولعلّ التوظيف السياسي لهذا

المكُون بلغ ذروته في نهايات القرن الماضي وبدايات القرن الحالي، حين اعتمد نظام ولد الطابع على مبدأ مراعاة التوازنات القبلية في تشكيل حكومته، وكذلك على الصندوق الانتخابي القبلي للبقاء في الحكم، فعمد إلى منح العديد من شيوخ القبائل بعض الامتيازات، وتعيين أبنائهم بغض النظر عن كفاءتهم العلمية والمعرفية، ما جعل المثقفون يستجدون بمشايع القبائل في الحصول على المناصب السيادية في الدولة.

6- التطرف الديني: شكلت التعددية الدينية أحد التحديات التي خرجت من نطاق التخمين إلى الواقع، وياتت معالجة الأمر ضرورة قصوى يجب التعامل معها في ظل غياب الإلفة والتعاشيش الديني، وقد تمكنت الجماعات الدينية المتشددة من اتخاذ مواقع على الساحة الموريتانية بعد سنوات من الانتشار الصامت، وشهد العقدان الأخيران من القرن الماضي انتشاراً ملحوظاً لأفكار المتطرفة التي تميل إلى العنف، وياتت تلك المجموعات تنظر للأنظمة المتعاقبة على الحكم من زاوية عدم المبالاة، حيث لم يكن هنالك احتكاك للمجتمع التقليدي بغيره من المجتمعات الإسلامية بالدرجة التي تجعله يتأثر متأثراً شديداً بالمذهبية والطائفية، لذا ظل الانطباع السائد أن هنالك تيارات متطرفة تعمل على زعزعة الأمن والاستقرار في موريتانيا (ولد سيدي 2005م: 54).

وقياساً لما يحدث في البلدان العربية، بدأ المتابعون للشأن الموريتاني يتأملون في خارطة الاحتكاكات التي تحدث بين الأمن والتيارات الإسلامية المختلفة، مشيرين إلى أن أول احتكاك وقع في بداية التسعينات، ورغم أن تلك الفترة قد تميزت بالتيارات الإسلامية المعتدلة والوسطية، إلا أن بعض من قادتها حاول ممارسة العمل السياسي عن طريق تشكيل أحزاب سياسية على غرار التيارات القومية والليبرالية التي تشكلت في تلك الفترة، ومع ذلك فإن الساحة الموريتانية لم تخل من تجاذب بين أصحاب الفكر السلفي العلمي وشيوخ الطرق الصوفية من جهة، وبين الأنظمة السياسية التي خضعت لها البلاد من جهة أخرى.



ومع إعلان أول تعددية سياسية في موريتانيا سنة 1991م تقدم عدد من رموز التيار الإسلامي للحصول على ترخيص لإنشاء حزب سياسي، لكن نظام ولد الطائع رفض حينها، وزج ببعض قاداته في السجون ضمن حملة اعتقالات طالت مختلف أطراف التيارات الإسلامية، وأعقبت ذلك تفكيك كل خلايا الحزب التي كانت تستعد لتنفيذ أعمال إجرامية تؤدي لزعزعة الأمن والاستقرار (حسن 2004م: 18). ونتيجة لتلك الأحداث ظهر ما يعرف بحزب اتحاد القوى الديمقراطية، الذي كان يتزعمه أحمد ولد داداه، وأخيراً، الحزب الجمهوري الذي يتزعمه الرئيس الأسبق معاوية ولد الطائع، اعتبرت السلطات مخالفة لتعليم الدين الإسلامي الصحيح وتجاوفي للقيم والقوانين والأعراف السائدة في المجتمع الموريتاني.

7- ظهور التنظيمات النقابية: نشأت الحركة النقابية في إفريقيا الغربية الفرنسية (AOF) في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، حيث سمح المرسوم الفرنسي الصادر بتاريخ 11 مارس 1937م والمعدل بالمرسوم الصادر في 12 يوليو 1939م للعمال الأفارقة الذين يجيدون كتابة وقراءة اللغة الفرنسية بحرية إنشاء النقابات؛ وظل هذا المرسوم معمولاً به حتى ألغته حكومة (فيشي) سنة 1940م. وفي 8 أغسطس 1944م أعطت حكومة فرنسا للعمال الحق في إنشاء النقابات داخل إفريقيا الفرنسية. وبعد الحرب العالمية الثانية نشطت الحركة النقابية في هذه المنطقة، وتأسست عدة تنظيمات نقابية في موريتانيا، كاتحاد عمال موريتانيا الذي ظل المنظمة النقابية الوحيدة في البلاد حتى أقرت التعددية عام 1992م (عاشور 2002م: 65). ورغم أن المشرع الموريتاني يجيز إمكانية التعددية النقابية إلا أن التنظيمات النقابية الموريتانية الخمس السابقة قررت الاندماج في تنظيم واحد تحت مسمى اتحاد العمال الموريتانيين، وانتخب (قال مالك) أميناً عاماً (ولد سيدي 2005م: 44). وقد ظل اتحاد العمال الموريتانيين المنظمة النقابية الوحيدة رغم الأزمات والمشاكل الكثيرة التي مرت بها. ومع بداية التعددية السياسية وحرية الصحافة شهدت الساحة الموريتانية تكوين

العديد من النقابات المهنية، ابتداء من سنة 1993م. وقد شهدت الساحة الوطنية موجة من تأسيس النقابات والاتحادات في مختلف الميادين، وقد كانت ثاني مركزية نقابية هي الكونفدرالية العامة لعمال موريتانيا، ثم انسحبت منها مجموعة شكلت الكونفدرالية الحرة لعمال موريتانيا (الأمين 2010م: 49). وخلاصة القول أن هذه الاتحادات قد تمت صياغتها وفق الخطة الإستراتيجية للمستعمر في ظل غياب مفهوم الوحدة الوطنية.

### خاتمة:

أكدت الدراسة أن التعددية الدينية والتنوع الإثني في موريتانيا يشكل أحد ملامح الشخصية العربية ذات حضارة متميزة وخصوصية ثقافية متفردة. والخصوصية الثقافية بوجه عام تتمثل في اللغة والمعتقدات الروحية والطقوس الدينية والمنظومات القيمية والسلوك الاجتماعي، وترتكز هذه الخصوصية على: اللغة العربية بوصفها المنتج الفكري والوعاء والبوتقة التي شكلت منها العبقرية العربية. والدين الإسلامي بوصفه المرجعية التي تستند إليها التشريعات المنظمة للحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والتي تنطلق منها منظومتها القيمية وسلمها المعياري. والموروث المعرفي الذي تكون عبر العصور نتيجة لتطور العلوم الدينية واللغوية وتشعب المعارف انطلاقاً من استقرار واستيعاب وتعميق الموروث الفكري للثقافة التقليدية كل هذه العوامل أسهمت بشكل مباشر وغير مباشر في تحديد ملامح الشخصية الموريتانية.

وعلى الرغم من الحفاظ على المقومات الأساسية للخصوصية الثقافية والحضارية الموريتانية وبذل الجهد للحيلولة دون تمييعها ومسحها، إلا أنه ينبغي في المقابل تحديث مكونات الثوابت الوطنية لتكون قادرة على استيعاب تكنولوجيا التقدم العلمي والمعرفي لمجابهة تحديات الحوار والتعايش السلمي بين مكونات المجتمع المتعدد الأديان والأعراق والأعراف، وأن تأخذ بأسباب الفكر الحديث، وأن تستشرف آفاق التفاهم. وهذا كله لن يتأتى على الوجه المطلوب ما لم يتم تخطي الصراعات

الإثنية والقبلية الضيقة، وتكبييل العقول، ومحاولة البحث عن التقدم والرقي والازدهار وسعيًا إلى احتلال موقع الصدارة في ممارسة الحكم الرشيد. وقد أوضحت الدراسة أن الأصل في الإصلاح توسيع المشاركة السياسية، والتداول السلمي للسلطة. ومن خلال ما ذكر نخلص إلى الآتي:

\* أن التعدد الإثني واقع مجتمعي راسخ في موريتانيا لم واجه تاريخياً بالقبول أو الرفض.

\* إن الدولة الوطنية ومنذ تأسيسها لم تبذل الجهد اللازم لبناء تجربة للاندماج الوطني تنطلق من التشخيص الموضوعي للواقع الاجتماعي.

\* إن مسألة التعايش السلمي والاندماج الوطني لا يمكن التعويل فيها إلا بمراجعة مكونات الجماعة الوطنية التي تختلف في ظروفها ومعطياتها.

\* إن غياب كتابة التاريخ الوطني وفق رؤية موضوعية، تبقى أحد المعوقات الأساسية لقراءة موضوعية للمسألة الوطنية.

\* إن مسألة الاندماج الوطني، قضية تتعدد فيها الأدوار، وتختلف فيها الأهداف، نظراً للتنوع الديني والإثني، فلا بد لأي معالجة أن تتعد عن المؤثرات الخارجية.

### التوصيات

\* إنشاء مراكز دراسات إستراتيجية تعنى بدراسة ظاهرة التعددية الدينية.

\* إقامة مؤتمرات دولية تعنى بالتعددية الدينية وحوار الحضارات.

\* تفعيل مفهوم الحوار بين الإثنيات الموريتانية.

\* نشر ثقافة الوحدة الوطنية من خلال المناهج الدراسية.

\* تفعيل ثقافة التعايش الديني، وحقوق المواطنة في الدستور العام.

## المراجع

- \* ابن أحمدو، محمد سعيد (2003م). موريتانيا بين الانتماء العربي والتوجه الأفريقي. مركز دراسات الوحدة العربية، ط1.
- \* الأمين، ولد محمد (2010م). تأملات حول إشكاليات موريتانية. دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، نواكشوط، ط1.
- \* بغدادي، عبد السلام إبراهيم (1993م). الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1.
- \* حسن، محمد إبراهيم (2004م). موريتانيا "دراسة جغرافية إقليمية". المكتبة المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، ط1.
- \* السريخ، عبد الله (1988م). موريتانيا الماضي والحاضر. دار الأمل، الكويت، ط1.
- \* شاكر، محمود (1965م). موريتانيا بلاد شنقيط. نشر وتوزيع مكتبة دار الفتح، دمشق، ط1.
- \* شاكر، محمود (ب.ت). التاريخ الإسلامي "المغرب العربي". المكتبة الإسلامي، دمشق، ط1.
- \* العقاد، صلاح (978م). قيام وسقوط نظام ولد داداه في موريتانيا. محلة السياسة الدولية العدد 54
- \* عاشور، محمد مهدي (2002م). التعددية الإثنية وإدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية. المركز الصحي للدراسات السياسية، الأردن، ط1.
- \* عبد الحى، محمد مختار (2009م). تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا. مركز الإمارات للدراسات والبحوث، الإمارات، ط1.
- \* عثمان، السيد عوض (1985م). أبعاد الانقلاب الموريتاني الأخير. مجلة السياسة الدولية العدد 81.
- \* غليون برهان (1988م). المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات. سينا للنشر، القاهرة، ط1.
- \* مسعد، نيفين عبد المنعم (ب.ت). الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، دار نشر جامعة القاهرة، القاهرة، ط1.
- \* مقلد، محمد يوسف (1960م). موريتانيا الحديثة. دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، ط1
- \* هنتغتون، صاموئيل (2006م). أمريكا الأنا والآخر. تعريب يوسف محمد الصواني، منشورات المركز العالمي لدراسات وابحث الكتاب الأخضر، طرابلس، ط2.

- \* ولد السالم، حماه الله (2005م). موريتانيا في الذاكرة العربية. مركز دراسات الوحدة العربية، ط1.
- \* ولد سيدي، محمد الأمين (2005م). مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا. مركز دراسات الوحدة العربية، ط1.

- **Abdel-Massih**, Ernest T. 1971 .*A Reference Grammar of Tamazight (Middle Atlas Berber)* Ann Arbor: Center for Near Eastern and North African Studies, The University of Michigan
- **Brett**, Michael ;(1997) .(*The Berbers (The Peoples of Africa*
- **Cannon**, Garland. 1994 .*The Arabic Contributions to the English Language: A Historical Dictionary.*
- **Chaker**, Salem. 1995 .*Linguistique* M. S.—Ussun amaziɣ 8, ser. ed. Salem Chaker. Paris and Leuven: Uitgeverij Peeters
- **Dallet**, Jean-Marie. 1982 .*Dictionnaire kabyle-français, parler des At Mangellet* 1, ser. eds. Salem Chaker, and Marceau Gast. .
- **Kossmann**, Maarten G., and Hendrikus Joseph Stroomer. 1997. "Berber Phonology". In *Phonologies of Asia and Africa (Including the Caucasus)* ,(edited by Alan S. Kaye. 2 vols. Vol. 1. Winona Lake: Eisenbrauns. 461–475
- **Quitout**, Michel. 1997 .*Grammaire berbère (rifain, tamazight, chleuh, kabyle)* .(Paris and Montréal: Éditions l'Harmattan